الأدلّة اللّغوية في التحقيقات الجنائيّة

د. كمال ابريعش
جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب
البريد الإلكتروني: Kamal_briache@um5.ac.ma
معرف (أوركيد): ٠٠٠٩-٠٠٠٩-٦٧١٨-٣٠٠١

بحث أصيل الاستلام: ٢٨-١-٢٠٢٦ القبول: ٢-٣-٢٠٢٦ النشر: ٣٠-٤-٢٠٢٦

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأدلّة اللّغوية في التّحقيقات الجنائيّة ضمن مجال «اللسانيات القضائية»، فمن المعلوم أنه في القضايا الجنائية، غالبا ما يتم إدانة الأشخاص بعد إجراء فحص دقيق للأدلة المادية، مثل بصمات الحمض النووي (DNA)، ومع ذلك، نادرا ما تلجأ المحكمة إلى إدانة شخص بجريمة من الدرجة الأولى استنادا إلى اللغة، رغم أنها قد تكون أحيانا دليلا قويا في إدانة المتهم، فيسعى هذا البحث إلى التعريف بـ «علم اللسانيات القضائي» وملامح نشأته ونطاق عمله، ثم دراسة الدليل اللغوي في التحقيقات الجنائية، وذلك من خلال تقديم بعض القضايا الجنائية الشهيرة التي ظهرت فيها اللغة دليلا قويا في إدانة أو براءة الأشخاص بفضل تحليل الخبراء اللسانيين الجنائيين. وسيتناول البحث القضية الشهيرة في فرنسا في بداية التسعينات من القرن الماضي المتعلقة بالمهاجر المغربي عمر الرّدّاد، الذي أُدين بقتل مشغلته مارشال (Marchal) استنادا إلى الدليل اللغوي «Omar m'a tuer».

الكلمات المفتاحية:

اللسانيات القضائية، الدّليل اللغوي، الخبير اللّساني، القضية الجنائية، الإدانة، البراءة.

للاستشهاد/ :Atif için / For Citation ابريعش، كمال. (٢٠٢٦).الأدلّة اللّغوية في التحقيقات الجنائيّة. ضاد مجلة لسانيات العربية وآدابها. مج٧، ع١٣، ٤٥- ٦٥ https://www.daadjournal.com/ /

Linguistic Evidence in Criminal Investigations

Dr. KAMAL BRIACHE
Mohammed V University, Rabat, Morocco
E-Mail: Kamal_briache@um5.ac.ma
Orcid ID: 0009-0009-6718-3001

Research Article Received: 28.01.2026 Accepted: 02.03.2026 Published: 30.04.2026

Abstract:

This study examines the role of linguistic evidence in criminal investigations within the framework of forensic linguistics. In criminal proceedings, convictions often depend on the careful examination of material evidence, such as DNA profiling. Yet courts rarely rely on linguistic evidence as the primary basis for serious criminal convictions, although language may, in certain cases, constitute compelling evidence either against or in favour of a suspect. The study introduces forensic linguistics as a field of inquiry, outlines its emergence and scope, and then investigates the function of linguistic evidence in criminal investigations. It does so by discussing selected well-known criminal cases in which language analysis by forensic linguistic experts contributed significantly to conviction or acquittal. Particular attention is given to the widely known French case of the early 1990s involving the Moroccan immigrant Omar Raddad, who was convicted of murdering his employer, Ghislaine Marchal, partly on the basis of the linguistic evidence represented by the phrase Omar m'a tuer.

Keyword:

Forensic linguistics; linguistic evidence; forensic linguistic expert; criminal investigation; conviction; acquittal.

تقديم:

لم يعد يقتصر الباحث اللساني على دراسة اللغة في جانبها النظري فقط، بل انفتح في السنوات الأخيرة على مجالات علمية مختلفة، أصبحت مستقلة بذاتها مثل: اللسانيات الأحيائية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات الحاسوبية، واللسانيات القانونية/ القضائية...

وقد شهد مجال «اللسانيات القضائية» (Forensic Linguistics) - الذي هو مجال بحثنا- في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في العالم العربي، وإن كان لا يزال في مراحله الأولى مقارنة بالدول غير العربية. إذ يرجع هذا الظهور المتزايد إلى عدة عوامل، منها:

-إصدار أبحاث ودراسات أكاديمية عربية في هذا المجال.

-عقد مؤتمرات دولية وورشات متخصصة.

في سياق الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الهائل، تشهد بعض القضايا الجنائية المعاصرة تحولات سريعة، فبينما تراجعت نسب الجرائم التقليدية في العديد من دول العالم، برزت أشكال جديدة من الجرائم ذات طبيعة معقدة وعابرة للحدود، إذ تستغل الفضاء الإلكتروني وتتخفى خلف شاشات الأجهزة الرقمية. في هذا السياق، أصبحت التدوينات والتعليقات والتصريحات المكتوبة أو المسموعة مصدرا غنيا للأدلة الجنائية.

من هذا المنطلق، تبرز «اللسانيات القضائية» حقلا معرفيا تطبيقيا يجمع بين دقة علوم اللسانيات (الصوتيات النحو الصرف التركيب الدلالة التداولية...) ومتطلبات تحقيق العدالة الجنائية، بمعنى أنها تهتم بتحليل الأدلة اللغوية في القضايا الجنائية. وقد تطور هذا الحقل من مجرد اهتمامات أكاديمية إلى علم تطبيقي قائم بذاته يُساهم بشكل فعال في حل القضايا الجنائية المعقدة.

ويعد «الدليل اللغوي» (Linguistic Evidence) الذي اقترحناه عنوانا لبحثنا أحد أكثر الأدلة شيوعا في القضايا الجنائية عند المحققين الجنائيين في عصرنا الحالي، حيث أصبحت الحاجة إلى خبراء لسانيين في التحقيقات الجنائية أمرا ضروريا من

أجل تحليل السمات الأسلوبية واللغوية مثل: أنماط بناء الجمل والتراكيب النحوية، والأخطاء الإملائية المميزة، وأنماط الترقيم الفريدة التي تميز كل فرد، مما يمكّن المحققين من تحديد هوية الجناة المجهولين انطلاقا من العبارات أو النصوص أو الأقوال التي هي محل التحقيق، مثل: تحليل رسائل التهديد والابتزاز الإلكتروني، وكشف تزوير الوثائق والمراسلات، وتحليل المحتوى الإرهابي على الإنترنت.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في خلق تكامل معرفي بين مجالين علميين مختلفين، هما اللسانيات والقانون، من خلال تطبيق مستويات التحليل اللساني على مختلف القضايا القانونية والتحقيقات الجنائية التي تتضمن أدلة لغوية.

هدف البحث:

-التعريف بمجال «اللسانيات القضائية»، وملامح نشأته ومجالات اهتماماته.

-معرفة العلاقة التي تجمع بين علمين مختلفين (اللسانيات والقانون)، وكيف تساهم اللسانيات في حل بعض القضايا الجنائية التي تكون فيها اللغة (منطوقة أو مكتوبة) دليلا قويا في إثبات الإدانة أو البراءة على المتهم.

منهج البحث:

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تفرض طبيعة البحث ذلك. كان من الضروري وصف هذا العلم (اللسانيات القضائية) وذكر ملامح نشأته، ثم تقديم تحليل للقضايا التي تدخل في نطاقه.

وبالتالي، نسعى في هذا البحث إلى تقديم إجابات عن سؤالين رئيسيين:

- هل يمكن أن تكون اللغة دليلا حاسما في إدانة الشخص أو براءته؟

-ما موقع الخبير اللساني في تحقيق العدالة القانونية؟

١- اللسانيات القضائية، المفهوم والنشأة والمجال:

تنتمي «اللّسانيات القضائية» إلى المجال الأوسع للّسانيات التطبيقية، حيث تهتم بدراسة اللغة ضمن الإطار القانوني مثل التحقيقات أو المحاكمات القضائية، بغرض تحقيق المصلحة الأمنية والعدالة القانونية.

إن ما يجمع بين علم اللسانيات وعلم القانون هو اللغة؛ «فالقانون، رغم أنه يستند إلى مبادئ أخلاقية جوهرية، فإنه يوجد من خلال اللغة، ويُصاغ باللغة، ويُنفّذ بواسطة اللغة. فهناك جرائم تُرتكب باستعمال اللغة، وهناك جرائم تُحل من خلال تحليل الخطابات والنصوص التي أُنجزت أثناء ارتكاب الجريمة»(((١))) (.

قبل تقديم تعريف «للسانيات القضائية» وملامح نشأتها ومجال اهتمامها، لا بد من الإشارة إلى أن العبارة الإنجليزية «Forensic Linguistics» قد تمت ترجمتها إلى اللغة العربية بمصطلحات عدة، مثل: (علم اللغة الجنائي، اللسانيات الجنائية، علم اللغة القضائي، اللسانيات القضائية، واللسانيات الشرعية)(٢). وقد اعتمدنا على الترجمة العربية (اللسانيات القضائية) لكونها الأكثر شيوعا، إضافة إلى أنها عامة، ولا تختص بفرع علمي قانوني بعينه مثل (اللسانيات الجنائية).

١-١- تحديد المفهوم:

من بين التعاريف المتاحة في هذا السياق، على الرغم من قلتها، ما يلي:

هو فرع من فروع اللسانيات التطبيقية، يُركز على دراسة وتحليل البيانات اللغوية المرتبطة بوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم.

هو العلم القائم على دراسة النصوص المكتوبة والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو القضايا المتعلقة بإجراءات التقاضي، كما يتناول لغة القانون

(1) Introduction: Theory and Practice in Forensic Linguistics, in V. Guillén-Nieto., and D. Stein (eds.), Language as Evidence, 2022, p 1.

(٢) وهي ترجمات للعديد من الإصدارات التي تزخر بها المكتبات العربية، من بينها: «اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها» للعصيمي، و»علم اللغة القضائي» المترجم عن كتاب أولسون، وقد اعتمدنا عليه في كتابة هذا البحث.

ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها لتكون مفهومة للأشخاص العاديين والمتخصصين على حد سواء[1].

«هو فرع من علم اللغة يستخدم الوسائل اللغوية للتحقيق الجنائي في الجرائم التي يشكّل الاستخدام اللغوي بعضا من أدلّتها؛ مثلا: في تبيُّن أسلوب شخص ما يُشتبه بكتابته رسالة ذات علاقة بالجريمة، أو في فحص الأدلة الصوتيّة المسجّلة»[2].

يُحيل مفهوم هذا العلم إلى اعتماده -في التحليل- على مجموعة من الأدوات المنهجية المستمدة من حقل اللسانيات بشكل عام، وتحليل الخطاب بشكل خاص. ويتطلب هذا النوع من التحليل من الخبير اللساني الجنائي إلماما متخصصا بمجالات لغوية متعددة، تشمل الصوتيات، والصرف، والنحو، والتركيب، والدلالة، والتداولية...

على سبيل المثال، يتم تحليل الخصائص التركيبية من حيث طول الجمل وقصرها وتعقيداتها النحوية، كما يتم تحليل المحادثة لفحص بنية العبارة اللغوية، وتحليل «أفعال الكلام» (Speech Acts) لرصد المقاصد التواصلية الضمنية للعبارات. غالبا ما لا يتم تحليل الأفعال الكلامية من حيث بنيتها اللغوية فحسب، بل يركّز التحليل أيضا على سياق إنتاجها وظروفها التواصلية. ومن ثَمَّ فإن «اللسانيات القضائية» لا ترتبط ارتباطا جوهريا بتفسير القانون، بل بإثبات الوقائع التي سيبنى عليها القرار، فاللسانيات القضائية تأتي سابقة للتفسير، وتشكل شرطا مسبقا له. فهي تهتم بالمساعدة في بناء السرد القضائي، وهي من حيث المبدأ نشاط مستقل ومختلف تماما عن التفسير القانوني وعن الاعتبارات القانونية والنظرية القانونية التي تؤدي إلى اتخاذ القرار[3].

عموما، يمكن تعريف «اللسانيات القضائية» بأنها الحقل المعرفي الذي يُطبق نظريات التحليل اللساني على مجموعة من القضايا القانونية، ولا يقتصر هذا المجال على القانون الجنائي فقط، بل يمتد أيضا إلى فروع قانونية أخرى مثل القانون المدني والإداري. ويرتكز هذا المجال في الأساس على ‹الفعل› و‹الإجراء›. فهو يُشارك في

(١) ينظر: علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته: ٣.

(٢) معجم المصطلحات اللغوية: ١٩٦.

(3) Introduction: Theory and Practice in Forensic Linguistics, in V. Guillén-Nieto., and D. Stein (eds.), Language as Evidence, 2022, p 4.

قرارات ملموسة في قضايا آنية أثناء تنفيذ القانون[١].

١-٢- النشأة:

تفيد بعض الدراسات والأبحاث المرتبطة باللغة والقانون أن مجال «اللسانيات القضائية» قد نشأ من خلال تحليل سلسلة من الأحداث الإجرامية، من قِبل مجموعة من الخبراء اللسانيين في القضايا الجنائية. إذ يُعزى أول استعمال لمصطلح «اللسانيات القضائية» في العصر الحديث إلى البروفيسور السويدي جان سڤارتڤيك (Svartvik Jan) في سنة ١٩٦٨، عندما قام بتحليل قضية تيموثي إيڤانز (Timothy Evans)، وهو عامل مناجم ويلزي يعاني من إعاقات ذهنية، أدين وحكم عليه بالإعدام ونُفذ فيه الحكم سنة ١٩٥٠ بناء على اعترافات أدلى بها للشرطة بقتل زوجته وابنته. طرحت شكوك حول إدانته بعد وقت قصير، حيث خضعت هذه الاعترافات إلى تحليل دقيق من قبل سڤارتڤيك، الذي خلص في النهاية إلى أنه رغم وجود العديد من التناقضات المشبوهة بين البيانات، إلا أن الأدلة كانت غير كافية للتوصل إلى حكم قاطع بشأن دقة اعترافات إيڤانز، فصدر عفو عنه بعد وفاته)(((٢))) (. في هذا السياق، يمكن أن تكون للسانيين فائدة كبيرة في القضايا القانونية، وذلك من خلال مساعدة الذين أساء القانون معاملتهم[٣]. فلا غرابة إذن في أن اللسانيين (المتخصصين في اللغة) قد تم الاستعانة بهم لمعالجة وتحليل مجموعة واسعة من الموضوعات في قاعات محاكم القانون[٤] مما أعطى لهذا العلم صفة الظهور.

بعد سڤارتڤيك، بسنوات عدة، قام مالكولم كولتارد (Coulthard. M) في سنة ١٩٩٤ بدراسة لغوية رائدة لإفادة ديرك بنتلي المزعومة (وهي قضية شبيهة بقضية تيموثي إيڤانز)، الذي شُنق في الخمسينيات الميلادية من القرن الماضي. حيث كان

(1)) Introduction: Theory and Practice in Forensic Linguistics, in V. Guillén-Nieto., and D. Stein (eds.), Language as Evidence, 2022, p 4.

(2) Linguistic Expert Evidence in the Common Law, in V. Guillén-Nieto., and D. Stein (eds.), Language as Evidence, 2022, p 78.

(٣) علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون: ٢.

(4) Linguistic Expert Evidence in the Common Law, in V. Guillén-Nieto., and D. Stein (eds.), Language as Evidence, 2022, p 78.

تحليل كولتارد لهذه الإفادة عاملا أساسيا في العفو عن بنتلي بعد وفاته[١].

لقد اتخذت «اللسانيات القضائية» من المملكة المتحدة مركز ظهورها الأول عندما قام سڤارتڤيك بتحليل قضية تيموثي إيڤانز، لتكون بذلك الملامح الأولى لتطبيق هذا العلم من أجل تحقيق العدالة[٢].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت نشأة هذا العلم مرتبطة بالعلامات التجارية، مثل قضية عملاق الوجبات السريعة ماكدونالدز McDonald's))، الذي اعترض على شركة كوالتي إنز العالمية ورفع ضدها دعوى قضائية لأنها أرادت فتح سلسلة من الفنادق الاقتصادية باسم مكسليب McSleep))، فكانت هذه القضية تدخل ضمن عمل الخبير اللساني لأنها تستند إلى دلائل لغوية[٣]. كما تُعد دراسات روجر شوي (Roger Shuy) وزملائه من علماء اللغة الأمريكيين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي من الأعمال البارزة والمؤسسة لظهور هذا العلم. فقد عالجت تلك الدراسات مجموعة من القضايا الجنائية والنزاعات المدنية التي تكون اللغة فيها جزءا من البيانات المتاحة أو كلها[٤]. وبفضل هذه الدراسات، انتشر مجال «اللسانيات القضائية» بشكل واسع في باقي الولايات، حتى إنه توسع وانتشر في بعض الدول الأوروبية (مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) والقارة الأسترالية، أما في الدول الناطقة بالعربية فلا يزال هذا المجال في مراحله الأولى.

مجالات اهتمامها:

تُعتبر «اللسانيات القضائية» جزءا من «اللسانيات التطبيقية»، حيث تُركّز على دراسة وتحليل اللغة باعتبارها دليلا في القضايا الجنائية. يهدف هذا المجال إلى تحقيق العدالة القانونية من خلال تطبيق مستويات البحث اللساني على القضايا الجنائية. ويمكن تلخيص اهتمامات اللسانيات القضائية في العناصر التالية:

رصد وتحليل وفك رموز وشفرات لغة المنظمات عبر رسائل التهديد والبيانات

(١) علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون: ١٦.
(٢) اللسانيات الجنائية: إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي: ٣٩.
(٣) المرجع نفسه: ٤٠.
(٤) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطورة وتطبيقاته: ٤.

التي تبثها عبر وسائل الإعلام، لأنها تكون مشحونة ومحمّلة وملغّمة بالمعاني والرسائل التي تهدف إلى التجنيد وكسب الأتباع وتبرير الجرائم.

الكشف عن مقاصد أقوال الإرهابيين المتطرفين والمتشددين، أفرادا كانوا أو جماعات، والتنبؤ بها قبل حدوثها.

تحليل عقود الشركات والمؤسسات والكشف عن مقاصدها(١).

وقد سبق وأن حدد أولسون عددا من الميادين أو المجالات المندرجة ضمن اهتمام اللسانيات القضائية، نوردها على النحو التالي:

- تحديد أصل التأليف، من خلال التعرف على مؤلفي النصوص.

- تحديد الأسلوب، عبر التحقق من الطريقة التي أنتج بها النص: الكلام أو الكتابة، أو بهما معا (جزء مكتوب وجزء مُلقى).

- لغة المحاكم وتحليل نصوصها، أي: دراسة العلاقة بين المشاركين في المحاكمة واللغة التي يستعملونها.

- تحليل الإفادات، أي: إفادات الشهود للتأكد من صدقها.

- علم الأصوات القضائي، عبر تحليل المواد الصوتية لتحديد هوية المتكلم وأغراض أخرى، وأصوات جمع من الناس.

- الوضع القانوني للنص، والمقصود به تحليل النصوص والمواد الصوتية لتأكيد صحتها، مثلا مكالمات الطوارئ لتحديد الصحيحة من المزيفة، ورسائل الانتحار وطلبات الفدية الصحيحة من المختلقة، وتقييم الخطر الموجود في النص(٢).

كل هذه الأدوار «يمكن أن يؤديها [الخبير] اللساني الجنائي أو المحقق في القضايا الجنائية، فمثلا في رسالة تهديد إرهابي أو في رسالة لارتكاب انتحال أو وصية مشتبه في نسبتها يكون دور المحقق أو اللساني الجنائي تحديد المؤلِّف (الكاتب) أو تحديد

(١) اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها: ٤٢-٤٣.
(٢) علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون: ٢-٣.

مواصفاته أو استبعاد مشتبه به من احتمالية كونه الفاعل» [1].

٢- الدّليل اللّغوي في القضايا الجنائيّة:

من الأمور المتفق عليها بشأن اللغة أنها ذات طابع اجتماعي، أي: أنه لا توجد لغة بدون حياة بشرية، فهي الأداة الأساسية للتواصل. ولكن دورها لا يقتصر على ذلك فقط، بل قد تؤدي في بعض الأحيان إلى ارتكاب جريمة يُعاقب عليها القانون، أو أن تكون دليلا قويا في إدانة الشخص.

ومن المعلوم أنّ في بعض الجرائم أو القضايا الجنائية غالبا ما يترك المجرم وراءه دليلا ماديا يتم الانطلاق منه -عند تحليل الحمض النووي (DNA) من طرف الطب الشرعي- لتحديد هوية المجرم، مثل بصمات الأصابع، وبقايا الشعر، وبُقع الدم. ومع ذلك في علم اللسانيات القضائي، يمكن أن تُرتكب الجرائم بواسطة اللغة، وتأتي على نوعين:

الأول: جريمة لغوية، مثل أن يسب شخص شخصا آخر أو يقذفه أو يشتمه أو يتعرض لأصله وعرقه ودينه إما كتابة أو نطقا. فهذه الجريمة اقتصرت برمتها على اللغة، فيكون الحكم القضائي أو القانوني المترتب عليها هو الردع والزجر.

النوع الثاني: تكون اللغة مجرد أداة من أدوات الجريمة، حيث تكون إما دليلا أو قرينة تُستخدم للإدانة أو التبرئة. مثل القتل أو الإرهاب أو التغرير أو الاستدراج، فالقتل ربما خُطط له بالاتفاق -عن طريق اللغة- مع عصابة مثلا، والإرهاب جرى التخطيط له باستعمال لغة الإرهابيين، ومثله الاستدراج والتغرير...[2].

فالخبير اللساني الجنائي/ القضائي بشكل خاص والقانوني بشكل عام «يكون متخصصا في عدد من الحقول الفرعية داخل العلم نفسه. على سبيل المثال، إذا كنت باحثا في أعمال شكسبير (Shakespeare) فربما تهمك مسائل أصل التأليف. وإذا كنت مهتما بعلم الصوتيات (Phonetics)، فربما تهتم بتحديد هوية الصوت (Voice identification). وربما يهتم المتخصص في تحليل المحادثات (Conversational

(١) اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها: ٤٤.
(٢) اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها: ٢٢.

analysis) في التحري عن مكالمة الطوارئ الكاذبة، بينما المتخصص في الإملاء (Dictation) فيهتم بتحليل النص لمعرفة كتابته (كلام، إملاء، كتابة)»[١].

في هذا السياق، يذكر ريموند دروميل (Raimund Drommel) أنه في كثير من الحالات، تكفي عيّنة من الأدلة اللّغويّة لفتح قضيّة جنائيّة ضدّ مشتبه به مثل «لهجة شخصية» أو استخدام المشتبه به لنوع من الكلمات والعبارات أو لتركيب لغوي معين أو إنشاء رسومات وأشكال دالة [٢] مثل قضية الشاب الأمريكي الذي أرسل رسالة إلى البيت الأبيض عندما كان ريغان رئيسا. تضمنت تلك الرسالة الكلمات الآتية: «روني، اسمع أيها الأحمق! عليك أن تستقيل وإلا سيفجر رأسك». وأسفل العبارة رُسم مسدس تنطلق منه رصاصة. أدين الشاب بتهمة تهديد حياة الرئيس، وحكم عليه بأربع سنوات سجنا[٣].

تجدر الإشارة إلى أنّ معظم الجرائم غالبا ما يتم التوصل إلى حلها من خلال أدلة مادية أو معنوية أو قولية. ولكن ما يهمنا، والأقرب إلى موضوع بحثنا، هو الأدلة اللغوية التي تتأسس على اللغة، سواء كانت كتابة مثل الرسائل أو شفوية مثل التسجيلات الصوتية. فقد توجد «حالات تمتلك فيها الشرطة تسجيلا لصوت المجرم دون وجود مشتبه به محدد، وبالتالي تكون حريصة على استخلاص أيّ معلومات يمكن أن تساعد في تضييق نطاق مجموعة المشتبه بهم. على سبيل المثال، قد يتمكن خبير الصوتيات من استنتاج معلومات حول اللهجة الإقليمية أو الاجتماعية للمتحدث، وما إذا كانت اللهجة أصلية أم متعمدة»)((٤). مثلا، في جريمة «المؤامرة» (Conspiracies) يكون استعمال الدليل اللغوي (مثل ضمير الجمع ‹نحن›) مساعدا على إثبات وجود مؤامرة في التلاعب بعروض مزادات علنية، والتملص من دفع الضرائب[٥]. فقد جاء في شريط التقطه أحد المخبرين ما يلي: «لا نريد أن يكتب أيّ شيك بيننا. إذا قبضت علينا مصلحة الضرائب، سيكون مصيرنا الموت»[٦]. إذ يظهر بوضوح أن المشاركين قد قاموا

(١) علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون: ٣.
(٢) ينظر: اللّسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة.
(٣) اللغة والقانون: ١٢٣.
(4)) An Introduction to Forensic Linguistics Language in Evidenc, 2007, p 148.
(٥) الفعل الإنجازي في السياق القضائي: ٧٠.
(٦) اللغة والقانون: ١١٩.

بعملية بيع الممتلكات لبعضهم البعض، ودفعوا نقدا لإخفاء المعاملات عن السلطة الضريبية. ويظهر من خلال الشريط أن المشاركين كانوا يتصرفون بالتنسيق فيما بينهم، بل كانوا على بيّنة ومعرفة تامة بأن فعلهم غير قانوني[١]، وهذا ما يجعلنا نعترف بقيمة الكلمات المنطوقة أو المكتوبة، فهي قادرة على التأثير في عملية إدراك الأحداث ومعرفة هوية المشاركين فيها[٢].

وفي بعض القضايا (كما سنرى) قد لا يكون أمام المحققين الجنائيين في مسرح الجريمة إلا عبارة لغوية تُمثل دليلا قويا تركه الجاني أو المجني عليه خلفه، مثل رسائل الانتحار أو رسائل التهديد، مما يضطر المحقق إلى تحليل العبارة أو الرسالة اللغوية بهدف استخراج معلومات منها. وإذا استعصى عليه الأمر، يتدخل الخبير اللساني الجنائي من أجل «تفحص النصوص ثم تحديد عدد من علامات أصل التأليف المحتملة، وهذه العلامات هي كما يلي:

- القواعد، والإملاء، والاستعارة.

- علامات الترقيم.

- الحروف الاستهلالية الكبيرة [بالنسبة للغات الأجنبية].

- تخطيط وتنظيم النص: طريقة كتابة التاريخ، ترك فراغ في أول السطر، التحية الختامية» [٣].

ولا يعتمد الخبير اللساني على المعلومات الظاهرة من العبارة اللغوية فحسب، بل يتجاوزها إلى كشف سمات عميقة عن كاتبها. إذ من خلال التحليل اللساني الدقيق يمكن تضييق دائرة المشتبه بهم، واستخلاص مجموعة من الدلالات مثل: عُمر الشخص وثقافته ومستواه التعليمي. على سبيل المثال، في رسائل التهديد من قبيل: «سنقتلكم جميعا»، و»سأفجر هذه المدرسة في ٢٠٠٧/٠٢/٢٣»[٤]. يُحلّل الخبير

(١) الفعل الإنجازي في السياق القضائي: ٧٠.
(٢) ينظر: اللّسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة.
(٣) علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون: ٦٢.
(4) Indirect threats as an illegal speech act. the authors & Aarhus University, 2019, p 115.

اللساني الدليل اللغوي انطلاق من تحديد ثلاثة عناصر أساسية:

- الضحية:

تتمثل في المثال الأول في مجموعة غامضة إلى حدّ ما.

في المثال الثاني الهدف هو مؤسسة بدلا من أشخاص.

- نوع الأذى:

في المثال الأول، فعل القتل، ويعتبر فعلا عاما غير محدد إلى حدّ ما.

في المثال الثاني، فعل التفجير، وهو أكثر دقة وتحديدا.

- المهدّد:

في كلا المثالين استعملت ضمائر المخاطب (الجمع «نحن»، والمفرد «أنا») [1].

كما تجب الإشارة إلى أمرين رئيسيين: أولا، نظرا إلى أن كل محلف يستعمل اللغة، يجب على الخبير اللساني القضائي أن يمتلك مستوى كافيا من الخبرة المتخصصة لتمييزه عن المحلفين. فمعظم المحلفين، على سبيل المثال، يستطيعون تمييز لكنة متحدث إسباني أصلي يتحدث الإنجليزية، ولن يحتاجوا إلى لغوي للإجابة على سؤال بهذا المستوى من العمومية. ثانيا، مدى التأثير الذي قد تُحدثه استنتاجات الخبير اللساني، إذ غالبا ما يقدم الخبراء اللسانيون الدليل الحاسم في القضية لصانع القرار الحقيقي على شكل معلومات خلفية تساعده على تكوين أحكام أكثر موضوعية[2]. لذا يجب على الخبير اللساني الجنائي أن يلتزم بالمعايير التالية:

أولا: يقتصر دوره في القضية على أن يكون متمّما للتحليلات الجنائية فقط، ولا يكون حاسما في إصدار الحكم.

ثانيا: يجب أن يقاوم الرغبة في الإقناع، بمعنى أن يكتفي بتقديم رأيه وحيثياته فقط،

(١) فعل كلام التهديد في سياقات القانون الجنائي: مقاربة تداولية: ٢٤٨.

(2) Linguistic Expert Evidence in the Common Law, in V. Guillén-Nieto., and D. Stein (eds.), Language as Evidence, 2022, p 79.

ويترك الفرصة للمحكمة للتعامل مع رأيه وما قدمه.

ثالثا: يجب أن يحافظ على حياديته ويبتعد عن التعاطف مع الضحية أو الغضب على المجرم مهما بلغت بشاعة الجريمة؛ فقد تؤثر المشاركة الوجدانية (إيجابا أو سلبا) في تحليله، ومن ثمّ تختلط عواطفه بمهنيّته[1].

٣- قضية عمر الردّاد:

أثارت قضية إدانة المهاجر المغربي عمر الردّاد جدلا واسعا في فرنسا والمغرب، حيث اعتبرها الكثيرون ذات أبعاد عنصرية ضد مهاجر مغربي. تظل هذه القضية من بين القضايا الجنائية الأكثر جدلا في تاريخ القضاء الفرنسي الحديث، ولا تزال مفتوحة حتى اليوم، مع آمال متجددة من قبل أنصاره في نقض الإدانة والإعلان عن براءته رسميا.

كان عمر الردّاد يعمل بستانيا لدى السيدة مارشال (Marchal) التي تبلغ من العمر ٦٥ سنة في منزلها الفاخر بجنوب فرنسا. في ٢٤ يونيو ١٩٩١م، اكتشف أحد الجيران جثة السيدة مارشال في قبو منزلها الفاخر، وعُثر على عبارة مكتوبة بالدم على باب القبو تقول: «Omar m'a tuer»[2] (عمر قتلني).

كانت هذه العبارة سببا كافيا في نظر المحققين لإدانة عمر بجريمة القتل من الدرجة الأولى. لكن الإشكال الذي واجهه المحققون في هذه العبارة/ الرسالة هو:

هل الضحية هي من كتبتها قبل وفاتها، أم كُتبت بعد وفاتها لتوريط الردّاد؟

أولا، لم تعتمد التحقيقات على البصمات المادية (DNA) كما هو معتاد في القضايا الجنائية، بل استندت بشكل حاسم إلى العبارة اللغوية، التي تُعد محور القضية. وأوّل ما يلاحظه أيّ شخص يتحدث باللغة الفرنسية هو الخطأ النحوي، مع العلم أن الضحية (مارشال) كانت معروفة بحبها لحل الكلمات المتقاطعة، مما يدل على أنها

(١) اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها: ١٥٢.

(٢) Comment une femme lettrée a-t-elle pu commettre une telle faute d'orthographe? ٢٠٢٣.

كانت امرأة متعلمة.

إن المعطيات المتاحة للخبير اللساني في هذه القضية هي:

العبارة المكتوبة (Omar m'a tuer) وهي غير صحيحة نحويا.

العبارة الصحيحة (Omar m'a tuée).

ينطلق الخبير اللساني من افتراض مفاده أن وقوع الشخص في هذا الخطأ النحوي (tuer) بدل (tuée) نادرا ما يصدر من متحدث أصلي للغة الفرنسية، مع العلم أن السيدة مارشال ذات مستوى تعليمي جيد. لكن هذا الخطأ قد يكون شائعا في بعض الحالات (مثل: أشخاص لديهم تعليم محدود، الأجانب الذين يتعلمون اللغة الفرنسية، الأطفال في المدارس الفرنسية).

عند النظر في البنية التركيبية والدلالية للعبارة اللغوية، نجد أنها تتكون من (اسم + ضمير + فعل) وهي بنية مختصرة جدا، تُحيل دلالتها إما على حالة طارئة أو محاولة تقليد طريقة كاتب في حالة وعي محدودة.

وفقا للتقارير، فإن السيدة (مارشال) - كما ذُكر سابقا - فرنسية مثقفة، من طبقة اجتماعية عالية، لذا فمن غير المعتاد أن ترتكب مثل هذه الأخطاء النحوية الفادحة. وقد رجحت التقارير والأبحاث عدة فرضيات منها:

أن تكون الضحية قد كتبت العبارة اللغوية وهي في حالة صدمة وألم، مما أثر على قدرتها اللغوية.

شخص آخر كتبها (القاتل الحقيقي) بغرض توريط عمر الردّاد.

الضحية كتبتها تحت الإكراه قبل وفاتها.

إن طبيعة العبارة/ الرسالة (الدليل اللغوي) في بعدها الدلالي العميق تبدو كرسالة اتهام أكثر من كونها طلب مساعدة، خصوصا مع وجود عبارة لغوية أخرى «Omar m'a t..» [1] على الجدار الآخر من القبو، مما يوحي بمحاولة مبالغ فيها لتوريط عمر

(١) Comment une femme lettrée a-t-elle pu commettre une telle faute d›orthographe? ٢٠٢٣.

الردّاد. وهذا غير منطقي بالنسبة لسيدة تلقت طعنات متعددة (٢٦ طعنة في مناطق حيوية – حسب التقارير–). السؤال الذي يدعو إلى الشكّ هو: هل يمكن لشخص يبلغ من العمر ٦٥ سنة (مع العلم أنها امرأة وليست رجلا) أن يتلقى هذا العدد من الطعنات القاتلة ويكتب عبارتين كاملتين بالدم؟

إن أول ما يقوم به الضحية إذا كان في نقطة ضعف (بين الحياة والموت) هو صرخة استغاثة، أي: طلب المساعدة، وليس التفكير في كيفية توجيه الاتهام.

عموما، تستند استنتاجات الباحث اللساني في تحليل الدليل اللغوي (Omar m'a tuer) في قضية عمر الردّاد إلى مجموعة من العناصر التي تدل على أن العبارة قد تكون مفتعلة، من بينها:

الخطأ النحوي واضح جدا بالنسبة لسيدة متعلمة، وهذا يُثير الشك في أن كاتب العبارة هو الضحية.

تعدد العبارات اللغوية في مكانين مختلفين مع إصابات بالغة يجعل فرضية كتابة الضحية للرسالة بنفسها مستبعدة من الناحية الطبية.

طبيعة العبارة في حد ذاتها (رسالة اتهام مباشر) تختلف عن نمط رسائل الاستغاثة في جرائم القتل.

ومن ثم، فإن العبارة اللغوية من منظور الخبير اللساني تحمل تناقضات لغوية وسياقية تجعل فرضية كتابتها من قبل الضحية مستبعدة بشكل كبير، مما يفتح الباب أمام فرضيات أخرى قد تكون كُتبت تحت التهديد (الإكراه)، أو جرى كتابتها من قبل شخص آخر بغرض التضليل وصرف انتباه المحققين عن صاحب العبارة الحقيقي، وتوجيه الاتهام مباشرة إلى أقرب شخص تشير إليه العبارة.

خاتمة:

لقد تحوّلت اللغة من أداة للتواصل بين البشر إلى دليل مهم في القضايا الجنائية، وهذا ما لاحظناه في متن البحث من خلال التعريف بمجال «اللسانيات القضائية» ونطاق اشتغاله.

لقد أظهر هذا البحث نقاط قوة «اللسانيات القضائية» في تحقيق العدالة القانونية، وتتمثّل هذه القوة أساسا في دراسة وتحليل الأدلة اللغوية في التحقيقات الجنائية، وقد كشفت هذه الدراسة عن الدور المهم للخبير اللساني الجنائي في تحليل الأدلة اللغوية في القضايا الجنائية، من خلال أمثلة بارزة مثل قضية إدانة «عمر الردّاد»، التي أظهرت تناقضات قد تكون حاسمة في تحديد مصداقية الأدلة واستكشاف احتمالات أخرى غير تلك التي قدمتها النيابة العامة.

إن تحليل الأدلة اللغوية هو من اختصاص فريق علمي متكامل (قانوني ولساني) يسعى لفك الشيفرة اللغوية بهدف التعرف على هوية الكاتب ودوافعه، مما يجعل الكلمات دليلا قويا في التحقيقات الجنائية.

المصادر والمراجع

١. علم اللغة الجنائي: نشأته وتطورة وتطبيقاته، عبد المجيد عمر الطيب، المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٢٣، (٤٥)، ٢٧٣-٣٠٠، ٢٠٠٨م.

٢. علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، جون أولسون، ترجمة: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، ٢٠٠٨م.

٣. الفعل الإنجازي في السياق القضائي، حافظ إسماعيلي علوي، وكمال ابريعش، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد ٢١، العدد (٣)، ٥٤-٧٧، ٢٠٢٥م، https://doi.org/١٠,٣٦٣٩٤/jhss/٢٢/٣/٥

٤. فعل كلام التهديد في سياقات القانون الجنائي: مقاربة تداولية، كمال ابريعش، مجلة اللّساني، المجلد ٣، العدد (خاص)، ٢٠٢٦م.

٥. اللغة والقانون، بيتر تيرسما، ولورانس صولان، ترجمة: حافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، ٢٠٢٣م.

٦. اللّسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة، أنطونيوس نادر، موقع «معنى»، متاح على الرابط: https://mana.net/linguistics/

٧. اللسانيات الجنائية: إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي، يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي، دار نون للطباعة والنشر، العراق، ط.١، ٢٠٢٤م.

٨. اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، صالح بن فهد العصيمي، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة السعودية، الرياض، ط.١، ٢٠٢١م.

٩. معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط.١، ١٩٩٠م.

10. Christensen, T. K. (2019). Indirect threats as an illegal speech act. The authors & Aarhus University.

11. Coulthard, M., and Johnson, A. (2007). An Introduction to Forensic Linguistics: Language in Evidence. Simultaneously published in the USA and Canada by Routledge.

12. Guillén-Nieto, V., and Stein, D. (2022). Introduction: Theory and practice in forensic linguistics. In V. Guillén-Nieto and D. Stein (eds.), Language as Evidence. https://doi.org/10.1007/978-3-030-84330-4_1

13. Hammel, A. (2022). Linguistic expert evidence in the common law. In V. Guillén-Nieto and D. Stein (eds.), Language as Evidence. https://doi.org/10.1007/978-3-030-84330-4_3

14. Vérité et manipulations d'opinions. Enfin une information contradictoire sur l'«Affaire Omar Raddad». Comment une femme lettrée a-t-elle pu commettre une telle faute d'orthographe? (27 février, 2023).

References

1. al-Fi‘l al-injāzī fī al-siyāq al-qaḍā’ī, Ḥāfiẓ Ismā‘īlī ‘Alawī, wa-Kamāl Ibrī‘ish, Majallat Jāmi‘at al-Shāriqah lil-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā‘īyah, mujallad 21, al-‘adad (3), 54-77, 2025, https://doi.org/10.36394/jhss/22/3/5

2. al-Lisānīyāt al-jinā’īyah: ishkālīyāt naẓarīyah wa-taṭbīqīyah fī al-qānūn al-jinā’ī al-duwalī, Yūnus ‘Abd Allāh Muḥammad al-Dukhī al-‘Abbādī, Dār Nūn lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, al-‘Irāq, ṭ. 1, 2024.

3. al-Lisānīyāt al-jinā’īyah: taḥqīq al-‘adālah ‘an ṭarīq al-lughah, Anṭūnyūs Nādir, Mawqi‘ «Ma‘ná», mutāḥ ‘alá al-rābiṭ: https://mana.net/linguistics/

4. al-Lisānīyāt al-jinā’īyah: ta‘rīfuhā, wa-majālātuhā, wa-taṭbīqātuhā, Ṣāliḥ ibn Fahd al-‘Uṣaymī, Dār Wujūh lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Mamlakah al-Sa‘ūdīyah, al-Riyāḍ, ṭ. 1, 2021.

5. al-Lughah wa-al-qānūn, Bītar Tīrsmā, wa-Lūrāns Ṣūlān, tarjamat: Ḥāfiẓ Ismā‘īlī ‘Alawī, Dār Kunūz al-Ma‘rifah, 2023.

6. Christensen, T. K. (2019). Indirect threats as an illegal speech act. The authors & Aarhus University.

7. Coulthard, M., and Johnson, A. (2007). An Introduction to Forensic Linguistics: Language in Evidence. Simultaneously published in the USA and Canada by Routledge.

8. Fi‘l kalām al-tahdīd fī siyāqāt al-qānūn al-jinā’ī: muqārabah tadāwulīyah, Kamāl Ibrī‘ish, Majallat al-Lisānī, al-mujallad 3, al-‘adad (khāṣṣ), 2026.

9. Guillén-Nieto, V., and Stein, D. (2022). Introduction: Theory and practice in forensic linguistics. In V. Guillén-Nieto and D. Stein (eds.), Language as Evidence. https://doi.org/10.1007/978-3-030-84330-4_1

10. Hammel, A. (2022). Linguistic expert evidence in the common law. In V. Guillén-Nieto and D. Stein (eds.), Language as Evidence. https://doi.org/10.1007/978-3-030-84330-4_3

11. ‘Ilm al-lughah al-jinā’ī: nash’atuhu wa-taṭawwuruhu wa-taṭbīqātuhu, ‘Abd al-Majīd ‘Umar al-Ṭayyib, al-Majallah al-‘Arabīyah lil-Dirāsāt al-Amnīyah, 23, (45), 273-300, 2008.

12. ‘Ilm al-lughah al-qaḍā’ī: muqaddimah fī al-lughah wa-al-jarīmah wa-al-qānūn, Jūn Ūlsūn, tarjamat: Muḥammad ibn Nāṣir al-Ḥaqbānī, Jāmi‘at al-Malik Sa‘ūd, al-Nashr al-‘Ilmī wa-al-Maṭābi‘, 2008.

13. Mu‘jam al-muṣṭalaḥāt al-lughawīyah, Ramzī Munīr al-Ba‘labakkī, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, Bayrūt, Lubnān, ṭ. 1, 1990.

14. Vérité et manipulations d’opinions. Enfin une information contradictoire sur l’«Affaire Omar Raddad». Comment une femme lettrée a-t-elle pu commettre une telle faute d’orthographe? (27 février, 2023).